

## واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه

### **THE REALITY OF THE FINANCING PENSION SYSTEM IN ALGERIA AND ITS FINANCIAL EQUILIBRIUM**

عشة فطيمة<sup>1\*</sup>، لطفي شعباني<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، miasou.tafi@gmail.com

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس)، l.chabani@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2020/12/29

تاريخ القبول: 2020/12/25

تاريخ الاستلام: 2020/08/05

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى تحليل واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه المالي، حيث قمنا من خلال هذا البحث بتحديد مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر من جهة والأداءات المقدمة من جهة أخرى، كما قمنا بحصر المتغيرات التي تتحكم في هذه المصادر و الأداءات وأثرها على التوازن المالي له وذلك من خلال تحليل الوضعية المالية لرصيد الصندوق الوطني التقاعد، كما تطرقنا لتأثير تغيرات الوضعية الاقتصادية و الديمغرافية على التوازنات المالية لمنظومة التقاعد ومدى مساهمة الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد في معالجة اختلال التوازن المالي و المحافظة على ديمومة منظومة التقاعد، كما خلصت الدراسة باقتراح بعض التوصيات لتحقيق التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** نظام التقاعد، الجزائر، التوازن المالي، التمويل

**تصنيف JEL:** H55 ؛ D57

**Abstract:** This study aims to analyze the reality of the financing of the pension system in Algeria and its financial balance: we examined the sources of financing on the one hand and the social transfers on the other hand, while delineating the variables controlling these sources and transfers and their impact on financial equilibrium. In analyzing the financial situation of the National Pension Fund, we discussed the impact of economic and demographic trends on the financial balance of the pension system and the Fund's contribution to the resolution of the financial imbalance and the maintaining the sustainability of the pension system. The study also concluded by proposing some recommendations to achieve the financial balance of the pension system in Algeria.

**Keywords:** Pension system; Algeria; financial equilibrium , financial.

**Jel Classification Codes:** H55; D57

## مقدمة:

يكتسي قطاع التقاعد أهمية كبيرة علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي حيث يساهم في إعادة توزيع الثروات وتوطيد مبادئ التضامن لذلك يعتبر من أهم أسس الحماية الاجتماعية، غير أن جل أنظمة التقاعد العالمية تواجه مشاكل علي المستوى المالي مما استلزم عليها إدخال إصلاحات للحفاظ علي استمراريتها ونجاحتها، وفيما يتعلق بالنظام الوطني للتقاعد فقد نشأ إبان الفترة الاستعمارية وتطور بعد الاستقلال وقد تأثر بالتحويلات الاقتصادية والديمغرافية للمجتمع مما أدى إلي تراجع اشتراكات الصناديق الاجتماعية، حيث يوجد صندوق التقاعد الوطني CNR في صلب نظام التقاعد في الجزائر.

**إشكالية البحث :** هذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية: هل مصادر تمويل نظام التقاعد كافية لتغطية اداءاته وتضمن تحقيق توازناته المالية؟

**فرضية البحث :** مصادر تمويل نظام التقاعد غير كافية لتغطية اداءاته وغير قادرة علي تحقيق توازناته المالية.

**اهمية البحث :** تأتي أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بموضوع نظام التقاعد واهتمامه بالجانب المالي وتوازنه، نظرا لبعده الاقتصادي والاجتماعي وعلاقته بالأجيال المتعاقبة وتأثيره علي الادخار الوطني.

**أهداف و منهجية البحث :** يهدف البحث الي تحليل وتشخيص مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر وطبيعة اداءاته وتسييل الضوء علي الاختلالات التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد من اجل المحافظة علي استقراره وديمومته، وقد استخدم في البحث المنهج التحليلي الوصفي المناسب لهيكل البحث.

**هيكل البحث :** للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية الي ثلاث محور ، في المحور الأول تم التطرق إلي تطور نظام التقاعد في الجزائر وتسييره، أما في المحور الثاني فقمنا بتشخيص مصادر واداءات نظام التقاعد في الجزائر، وفي المحور الأخير تم التطرق إلي ملامح اختلال التوازن المالي في نظام التقاعد الجزائري.

**المحور الأول تطور نظام التقاعد في الجزائر وتسييره**

الهدف من أي نظام للتقاعد هو ضمان دخل مرض للأشخاص الذين ليس لهم قدرة علي العمل بسبب تقدمهم في السن، حيث تتوافق أنظمة التقاعد في بعض الخصائص وتختلف في أخرى، و توجد ثلاث نقاط للتمييز بين أنظمة التقاعد هي الطابع الإلزامي أو غير الإلزامي لنظام التقاعد، طرق تمويله، وطبيعة المساهمة (Salhi, 2015,p32)

**1\_أنواع أنظمة التقاعد حسب طريقة التمويل:**علي العموم يوجد نموذجين أساسيين تنبثق منهما أهم تنظيمات التقاعد هما نموذج بسمارك وبيفردج،فبعد الحرب العالمية الثانية تطورت أنظمة الحماية الاجتماعية وأخذت مبادئها من هذين النموذجين، ومن ابرز هذه التنظيمات نجد تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع المستوحى من نموذج بسمارك وتنظيم الرسالة المستوحى من نموذج بيفردج، وفيما يلي خصائص كل من النظامين:

– **نظام التقاعد التوزيعي:** يقوم هذا النظام علي تمويل معاشات التقاعد للفترة الحالية الجارية عن طريق الاقتطاعات المحصلة من الفئة النشطة لنفس الفترة، ولهذا فهو يستمد تسميته من عملية توزيع الموارد من النشطين إلي المتقاعدين، فنمط تمويل هذا النظام يعتمد علي التحويلات بين الأجيال، وهو ما يتطلب نظريا أن تكون المساواة بين معاشات التقاعد المدفوعة والاشتراكات المقتطعة محققة في كل وقت (عكريش، 2018،ص12)، وبعبارة أوضح فإنه عند تأسيس صناديق التقاعد تكون النفقات التي تؤدي محدودة، والمداحيل وفيرة نظرا لقلة المحالين علي التقاعد في البداية فيكون من السهل تحقيق التوازن المالي للصناديق ولهذا من الضروري الزيادة في عدد التوظيفات بصفة مسمرة حيث يضمن التفوق الدائم لعدد العمال علي عدد المحالين علي التقاعد وهذا ما يحقق التوازن المالي لتسيير

أنظمة التقاعد وإذا ما حدث عجز تتدخل الدولة لضمان التوازن (جميع، 2003، ص137)، والنظم العاملة بمبدأ التوزيع تسعى دائما إلي أن تكون الأداءات الاشتراكات تكفي لتغطية أداءات التقاعد أي أن تكون الإيرادات تساوي النفقات في صناديق التقاعد .

**نظام التقاعد الممول بالرملة:** هذا النوع من أنظمة التقاعد ينتشر اعتماده في العديد من الدول الأوروبية، حيث قاموا باعتماد هذا النظام لأنه يسمح لكل فرد من أن ينشئ تقاعده الخاص بطريقته وهذا بدلالة مداخيله، حيث يقوم المنظمين بالاشتراك أثناء حياتهم المهنية بمساعدة أرباب عملهم، فتحول الاشتراكات طيلة فترة العمل الي مدخرات توظف لتغطية نفقات التقاعد وأثناء التوقف عن النشاط يستطيع المشترك استرجاع رأسماله مع الفوائد وهذا سوف يولد له دخل مدى الحياة(العلواني ، 2014، ص94)، ومن مزايا هذا النظام أنه يحقق تراكما كثيرا للودائع من خلال تكديس رؤوس الأموال وكلما ارتفع عدد المنخرطين فيه وطالت مدة أداءات الاشتراكات تكون الأرباح مهمة تبع لرأس المال المستثمر ، وبالتالي ترتفع نسبة الفائدة المخولة لكل منخرط والعكس صحيح (جميع، 2013، ص138).

— **معايير الاختيار بين نظامي التوزيع والرملة:** إن اختيار النظام الذي يجب إتباعه يخضع لمعايير يتحدد علي أساسها الاختيار بين هذا وذاك من هذه المعايير نجد: (عكريش، 2018، ص32)

❖ **القدرة علي مواجهة الصدمات الديمغرافية:** معيار الاختيار بين نموذج علي حساب الآخر يقاس بقدرته علي احتواء الصدمة وتحقيق العدالة بين الأجيال، فيما يتعلق بالصدمات الديمغرافية يمكن التمييز بين نوعين: صدمة معدل النمو الديمغرافي وصدمة امتداد مدة الحياة، فيما يخص الصدمة الأولى فإن نظام التقاعد الممول بالرملة يكوم محميا منها عندما يوظف أموال التقاعد في بلد لا يعاني من صدمات ديمغرافية أما في حالة اقتصاد مغلق فيكون النظامان متكافئان من حيث تأثيرهما بالصدمات، فيما يخص النوع الثاني من الصدمات الديمغرافية التي تؤثر علي نظام التقاعد هي امتداد مدة العيش، فمدة حياة طويلة مما يعني جهود مالية للتخضير للتقاعد ومعاشات ضعيفة مهما كانت طبيعة النظام وسواء في اقتصاد مغلق أو مفتوح .

وعلي هذا الأساس فإن توجهات الإصلاح السائدة تقضي باعتماد نظام التقاعد بالرملة لأنه أقل حساسية للصدمات الديمغرافية

❖ **مرد ودية النظام:** يعتبر هذا المعيار مالي محض، و هو يعبر عن قدرة النظام علي ضمان تقاعد كاف للأشخاص المسنين، يمكننا اعتبار مردود الأصول المالية (r) كبدل لمعدل مردود نظام الرملة، وبالنسبة لنظام التوزيع فإن المردود يمكن قياسه بمجموع معدل نمو السكان ومعدل الأجر، وهناك مقياس آخر هو معدل النمو الاقتصادي (g) وهو مجموع معدل نمو السكان وعديل نمو الناتج الفردي مع ثبات معدل الاشتراك.

فإذا كان معدل مردود رأس المال أكبر من معدل النمو الاقتصادي ( $r > g$ ) فإن الأفضلية تكون لصالح نظام التقاعد بالرملة، وإلا فإن الأفضلية هي لصالح نظام التقاعد بالتوزيع، أما إذا كان المعدلان متساويان فإن اختيارنا يكون حياديا اتجاه نمطي التمويل. وتجدر الشارة إلي أن هناك بعض البلدان تعمل بنظام مختلط يقوم علي أساس المزج بين نظامي التوزيع والرملة، للجمع بين الامتيازات التي يحتويها كل نظام، ومهما كانت طبيعة النظام المتبع في التمويل، فإن تدخل الدولة ضروري لتحقيق التوازن و ضمان حقوق الأفراد في معاشات التقاعد.

**2\_ التطور التاريخي لنظام التقاعد في الجزائر:** يرجع نظام التقاعد الجزائري في نشأته إلي العهد الاستعماري، وقد عرف تغيرات جذرية إبان الجزائر المستقلة كان أهمها إصلاح سنة 1983 الذي شكل القطيعة مع المرحلة السابقة ، لتؤسس نظام للتقاعد يقوم علي مبدأ التوزيع، وعرف هذا التطور مرحلتين : ويسير من طرف الدولة عن طريق الصندوق الوطني للتقاعد (عكريش، 93، 2018).

— **نظام التقاعد في الجزائر قبل الاستقلال:** ( اقسام، 167، 2010\_168) قبل الخمسينات من القرن العشرين، كانت تستفيد فئة قليلة من نظام التقاعد ، وهي الفئة التي كانت منخرطة في صناديق تقاعد متواجدة في فرنسا، لكن وتحت ضغوط احتجاجات العمال

وتزايد عددهم عملت السلطات آنذاك علي منح بعض المزايا الاجتماعية في الجزائر وبذلك تم إنشاء صناديق مختلفة نذكر منها:  
الصندوق العام للمتقاعدين الجزائريين في سنة 1949.

-صندوق الضمان لقطاع المناجم في سنة 1950.

- الصندوق الجزائري لتأمين الشيخوخة في سنة 1954.

- صندوق علاوات الشيخوخة لغير الأجراء 1957.

في هذه الفترة هو عدم المساواة في تطبيق تشريعاته المطبقة في فرنسا مع التشريعات المطبقة في الجزائر كما يميزها عدم التطابق في مجال الأداءات المقدمة (بربار، 137، 2016).

**نظام التقاعد في الجزائر بعد الاستقلال:** قبل 1983، استوحى نظام التقاعد في الجزائر من النظام الفرنسي للتقاعد حيث كان يشتمل علي أنظمة عديدة تغطي عدة أصناف من العمال الذين ينتمون إلي قطاعات مختلفة ، وقد عمل قانون 83\_12 لجويلية 1983 علي توحيد مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي (اقاسم، 2010، ص168) ، ولقد تلخصت الأسس التي بنيت عليها منظومة التقاعد في الجزائر في أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون 83\_12 والتي تضمنت القواعد التالية: - يهدف القانون إلي تأسيس نظام موحد للتقاعد

\_ توحيد القواعد المتعلقة بالحقوق

\_ توحيد القواعد المتعلقة بالامتيازات

\_ توحيد التمويل

حيث يوجد حاليا بالنسبة لفئة الأجراء نظام تقاعد إلزامي، وحيد و عام، ويرتكز علي مبدأ التوزيع، ويسير من طرف الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، أما بالنسبة لنظام التقاعد لغير الأجراء فهو يسير من طرف صندوق التأمين الاجتماعي الوطني لغير الأجراء (CASNOS) (اقاسم، 2010، ص176).

وقد عرف القانون 83\_12 المتعلق بالتقاعد عدة تعديلات بموجب مراسيم وأوامر، نذكر منها:

#### جدول رقم 01: أهم المراسم والأوامر المعدلة للقانون 83\_12

المرسوم	سنة الصدور
المرسوم التشريعي رقم 10_94	المؤرخ في 26 ماي 1994
الأمر 18_96	المؤرخ في 6 جويلية 1996
الأمر 13_97	المؤرخ في 13 ماي 1997
القانون 03_99	المؤرخ في 22 مارس 1999.
القانون 15_16	المؤرخ في 31 ديسمبر 2016

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا علي: بربار نورالدين، 2016، ص319.

\_ القانون 15\_16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون 83\_12 (ج ر ج ، العدد78)

حيث كرسست هذه النصوص القانونية لكل من كان أجيير منحة أو معاش للتقاعد بحسب السن ومدة التأمين وكذا مدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، فإن كان الأجيير يرغب في الحصول علي التقاعد يستوجب توفر عدة شروط فيما يخص السن وفترة النشاط وهذه الشروط تختلف حسب تعلقها بمجموعة من العوامل وفيما يلي مختلف أنواع التقاعد:

\_التقاعد عن سن 60 سنة: إذا كان العامل سنه 60 سنة ويوفر 15 سنة من النشاط علي الأقل يمكنه فإن من حقه الاستفادة من معاش التقاعد هذا بالنسبة للرجل ، أما بالنسبة للمرأة تستطيع التقاعد عند سن 55 سنة ، كما تستفيد من تخفيض سنة لكل طفل في حدود ثلاثة أطفال.

\_التقاعد النسبي: كرس الأمر 97\_13 التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن ،حيث يتم الحصول عليه بطلب من الأجير ويستوجب بلوغه سن 50 سنة وان يثبت 20 سنة عمل اشتراك في الضمان الاجتماعي، أما بالنسبة للعاملات فيشترط سن 45 سنة وإثبات 15 سنة اشتراك، فمثلا عند بلوغ العامل 50 سنة ويستوفي 24 سنة عمل يمكنه الاستفادة من تقاعد نسبي يحسب بنا علي  $24 \times 2.5 = 60\%$

\_التقاعد بدون شرط السن: إن الشروط الواجب توافرها لحصول العامل علي التقاعد بدون تحديد لسن معين هي استفاء العامل ل32 سنة عمل بناء علي طلبه، أي  $32 \times 2.5 = 80\%$  وهو أكبر نسبة يستفيد منها العامل .  
\_المعاش المنقول لذوي الحقوق:يستفيد منه ذوي الحقوق الذين هم تحت كفالة المؤمن له بعد وفاته ، ولا تتجاوز النسبة 75% من معاش المؤمن له.

\_التقاعد المسبق: أنشأ التقاعد المسبق نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني نتيجة الانتقال إلي اقتصاد السوق، والذي تسبب في تقليص عدد العمال او توقف نشاط مؤسسات اقتصادية،لذلك تم إحداث التقاعد المسبق وحدد المرسوم التشريعي رقم 94\_10 المؤرخ في 26 ماي 1994 شروط الحصول علي التقاعد المسبق لكل عامل بقيت له 10 سنوات للاستفادة من التقاعد أي بلغ سنه 50 سنة للرجل و45 سنة للمرأة، وتشمل عمال القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية ،بشروط إثبات 20 سنة عمل و10 سنوات اشتراك في الضمان الاجتماعي.

وقد تم تعديل احكام القانون 83\_12 المتعلقة بشروط الاستفادة من معاش التقاعد من خلال احكام القانون 16\_15 علي النحو التالي:<sup>1</sup>

\_بلوغ سن 60 سنة علي الاقل، غير انه يمكن احالة المرأة العاملة علي التقاعد بطلب منها من سن 55 سنة .

\_قضاء مدة 15 سنة علي الاقل في العمل .

يتعين علي العامل للاستفادة من معاش التقاعد أن يكون قد قام بعمل فعلي تساوي مدته علي الاقل سبع سنوات ونصف مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

وتطبق احكام هذه المادة ابتداءا من 1 جانفي 2019 مع تطبيق مدة انتقالية قدرها سنتين خلال 2017 و2018 للاستفادة من التقاعد للموظفين الذين اثبتوا 32 سنة من الخدمة الفعلية ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي .

وبذلك فان هذا القانون المتمم والعدل قد الغي كل من التقاعد النسبي ،التقاعد المسبق والتقاعد بدون شرط السن وابقى التقاعد المنصوص عليه في المادة 6 اعلاه.

**3\_تسيير نظام التقاعد في الجزائر:** يضطلع كل من الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء بمهام تسيير معاشات الأجراء وغير الأجراء .

\_الصندوق الوطني للتقاعد : كرس المرسوم التنفيذي رقم 85\_223 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتعلق بالتنظيم الإداري للضمان الاجتماعي المعوض بالمرسوم التنفيذي 07\_92 المؤرخ في 04 جانفي 1992 الذي يتضمن الوضع القانوني والإداري

<sup>1</sup> المادة 6 من القانون 16\_15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 ، ج ر ج ، العدد78، ص03.

لصناديق الضمان الاجتماعي. ، المعالم الأولي لنظام التقاعد الموحد في الجزائر وذلك من خلال توحيد الصناديق الثمانية التي كانت تسيّر معاشات التقاعد وتشمل ( النظام العام، نظام الموظفين، النظام الفلاحي ، نظام المناجم ، نظام العمال غير الأجراء، نظام عمال البحر، نظام عمال السكك الحديدية ، عمال قطاع الكهرباء) (بن عبد الرحمان، 2015، ص 35\_36) ، لتصبح تسيير تحت نظام واحد هو الصندوق الوطني للمعاشات. ، إن هذا المرسوم الأخير منح الصندوق الوطني للتقاعد الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي والخاصية التجارية في علاقته مع الأطراف الأخرى ، ولأن الخزينة العمومية تساهم جزئيا في تمويل الصندوق وخاصة في حالة عدم تحقيق التوازن المالي فإن الطبيعة القانونية له هو كونه مؤسسة عمومية بتسيير خاص (Lamri, 2004, p17)

❖ **مهام الصندوق الوطني للتقاعد:** يتكفل الصندوق الوطني للتقاعد بتسيير المنح والمعاشات لفائدة المتقاعدين من كل القطاعات، ويعمل علي ضمان الأجر المالي لمختلف الشرائح العمالية التي كانت تساهم باشتراكها في حدود الشروط المقبولة للحصول علي أجر أو منحة التقاعد، فوق المادة المادة 09 من المرسوم التنفيذي 92\_07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 الذي يتضمن الوضع القانوني والاداري لصناديق الضمان الاجتماعي ، يتولى في إطار القوانين و التنظيمات السارية المهام التالية: - تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ذوي الحقوق؛

\_ ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل اداءات التقاعد؛

\_ تسيير وإعادة ضبط المسار المهني للمؤمنين الاجتماعيين؛

\_ مراقبة سير ميزانية الصندوق وتنسيق العمليات المالية وجمع المحاسبة العامة مركزيا؛

\_ تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد، المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.

\_ **الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء:** بموجب قانون 83\_12 أوكلت مهام تسيير التقاعد لغير الأجراء للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء، وقد مر نظام التقاعد لغير الأجراء بعدة تعديلات من خلال مراسيم تنظيمية إلي أن أعطيت له الطبيعة القانونية كمؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وتسيير خاص وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 92\_07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، حيث امتدت مهامه لتشمل الأمومة والمرض والعجز والوفاة وكل التأمينات الأخرى التي تخص هذه الفئة.

❖ **مهام الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء:** تتمثل المهام الأساسية للصندوق وفق مرسوم التنفيذي رقم 93\_119 مؤرخ

في 15 ماي 1993 يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري فيما يلي:

\_ تسيير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء؛

\_ تسيير معاشات ومنح المتقاعدين من فئة العمال غير الأجراء؛

\_ تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الصندوق؛

\_ تسجيل المؤمن لهم اجتماعيا المستفيدين من خدماته؛

\_ إعلام المستفيدين بما يخصهم إضافة إلي المهام الأخرى الخاصة بمجالات التغطية المختلفة التي يؤمنها هذا الصندوق للمنخرطين فيه.

**المحور الثاني : تمويل واداءات نظام التقاعد في الجزائر**

قبل إصلاح الضمان الاجتماعي لسنة 1983 ، كان تمويل يتم من قبل كل فرع علي حدا وعلي عاتق الأجير وصاحب العمل، وقد عرفت اختلافات في نسبة الاشتراكات بحسب الأنظمة التي كانت سائدة تلك الفترة ، وبعد 1983 وحد الإصلاح تمويل الضمان الاجتماعي ومنه فرع التقاعد حيث لا يوجد الآن سوى اشتراك واحد وإجمالي بغية التغطية المالية من أجل ضمان العدالة والتضامن بين الفروع ، ولقد جاء الإصلاح بالمبادئ التالية: (جميع، 2003، ص 139)

\_تأسيس اشتراك شامل موحد يهدف لتمويل الاداءات؛

\_توحيد وعاء الاشتراك التكون من الأجر أو عائدات النشاط؛

\_تناسب الاشتراكات مع الأجر والعائدات وإلغاء الاشتراكات الجزافية.

\_ **مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر:** تمويل نظام التقاعد في الجزائر عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل (جميع،2003،ص139) ، ومن بعض الموارد الخاصة للصندوق وتمثل أساسا في عوائد الصندوق الموظفة في الأصول المالي(اقاسم،2010،ص172) ، وتمثل في عوائد الصندوق الموجودة في البنوك وترتبط بحجم المبلغ وسعر الفائدة ومدة تواجد هذه الأموال داخل النظام البنكي(بربار،2016،ص172) ،فضلا عن مساهمة من الميزانية العامة للدولة كلما دعت الضرورة لتكملة الفارق وتغطية العجز الذي يسجله الصندوق في تغطية الاداءات للمتقاعدين(جميع،2003،صص139\_140) ، كما أن هناك منفذ تمويلي آخر يتمثل في العوائد الناتجة عن الغرامات المفروضة عن التأخير والتهرب من دفع الاشتراكات وتتحدد حسب مدة التأخر أو عدد العمال غير المصرح بهم ويبقى هذا المنفذ إضافي وليس له در كبير في التمويل(بربار،2016،ص255) ،وقد حددت نسبة الاشتراكات في سنة 1985 عند مستوى منخفض بنسبة 7٪، إلا أن نسبة الاشتراك عرفت ارتفاعا عدة مرات في الفترة الممتدة من 1991\_2006 كما هو مبين في الجدول التالي:

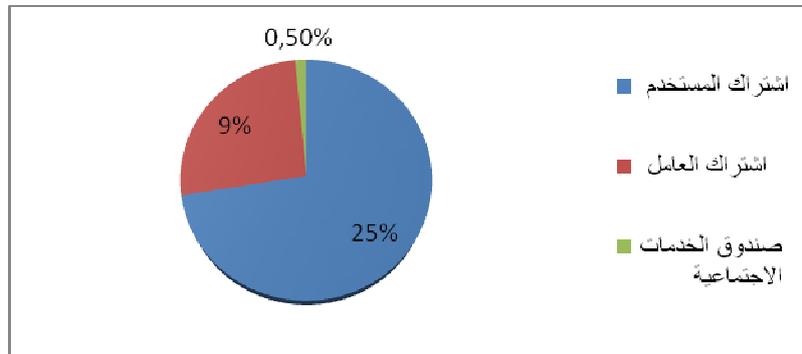
جدول رقم 02: تطور نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي للفترة (2011\_2018):

السنوات	2018-2011
نسبة الاشتراك	17,25٪

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا علي : اقسام نوال،(2010)، مرجع سابق، ص172.

من الجدول تبين ثبات معدل الاشتراك عند معل 17,25٪ والذي يبقى معدل الاشتراك في الجزائر اقل مما عليه في الدول الأخرى. حيث عرفت زيادة المعتبرة في معدل الاشتراك من خلال تطور معدل الاشتراك بنسبة تفوق 100 ٪ الذي انتقل من 7٪ سنة 1985 ليصل 17.25٪ سنة 2006 وبقي ثابتا الي غاية 2020 . وقد نصت المادة الاولي من المرسوم التنفيذي رقم 06\_339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 94\_187 المؤرخ في 6 جويلية 1994الذي يحدد نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي. كما يلي:

شكل 01: توزيع نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي (2011\_2018)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا علي المادة من المرسوم التنفيذي رقم 06\_339

بين الشكل أن: 25٪ من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم؛

9٪ من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل؛

0.5٪ من أساس الاشتراك بعنوان حصة صندوق الخدمات الاجتماعية.

تجدر الإشارة الي ان هذه النسب بقيت ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير الي يومنا الحالي

وتوزع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي المحددة ب 34.5٪ كما يلي:

الجدول 03: توزيع معدل الاشتراكات الاجتماعية للعمال الأجراء(2011\_2018)

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم	الحصة التي يتكفل بها العامل	حصة الخدمات الاجتماعية	صندوق	المجموع
التأمينات الاجتماعية	12,5٪	1,5٪	-	-	14٪
حوادث العمل والأمراض المهنية	1,25٪	-	-	-	1.25٪
التقاعد	10٪	6.75٪	0.5٪	-	17.25٪
التامين عن البطالة	1٪	0.5٪	-	-	1.5٪
التقاعد المسبق	0.25٪	0.25٪	-	-	0.5٪
المجموع	25٪	9٪	0.5٪	-	34.5٪

المصدر : المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06\_339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006، ج ر ج، العدد 60 الصادر في 27 سبتمبر 2006، ص 19.

يلاحظ من الجدول أن خطر التقاعد يستحوذ علي أكبر نسبة من اشتراكات الضمان الاجتماعي ، وقد كان هذا جوهر التعديل الذي جاء به المرسوم 50\_2000 ، نظرا للعجز المالي لصندوق التقاعد بسبب تزايد النفقات بشكر كبير، تقرر تخفيض نسبة التامين عن البطالة من 4٪ سنة 1999 الي 1.5٪ سنة 2000 حيث تم منح 2٪ لصندوق التقاعد 0.5٪ لحوادث العمل والأمراض المهنية(عكاش، 2001، ص112) ، بالنسبة لوعاء الاشتراك للعمال الاجراء فوفق المادة 1 من الأمر 01\_95 المؤرخ في 12 جانفي 1995 المخد لوعاء اشتراكات الضمان الاجتماعي ، هو الاجر الشهري للمنصب يستثنى منه بعض المنح والتعويضات المتمثلة في التعويضات العائلية والمنح ذات الطابع الاستثنائي والتعويضات المرتبطة بالإقامة والعزلة.

بالنسبة لتمويل نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، فقد تم تحديد نسب الاشتراك ب15٪ وهذا منذ سنة 1996 وهي موزعة كما يلي : 7.5٪ تخصص لتمويل التأمينات الاجتماعية و7.5٪ لتمويل التقاعد وذلك وفق المادة 7 من المرسوم التنفيذي 96\_434 المؤرخ في 30 نوفمبر 1996 المتعلق بالضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

أما وعاء الاشتراك في نظام غير الأجراء فقد حدد بموجب المرسوم التنفيذي 96\_434 ، في مبلغ الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة . ومنه يمكن القول أن الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل هي الركيزة الأساسية لتمويل نظام التقاعد في الجزائر بالإضافة لمساهمات الدولة.

و تجدر الإشارة الي ان هذه النسب لم تتغير الي غاية يومنا الحالي .

\_ اداءات نظام التقاعد في الجزائر: تتمثل اداءات نظام التقاعد في الجزائر في الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتقاعد من منح ومخصصات التقاعد ومنح ذوي الحقوق، منح التقاعد المسبق ومنح التقاعد بدو ن تحديد السن.

\_منحة التقاعد المباشر : حيث تمنح وفق لشروط معينة(المذكورة في الحور الأول) ، السن ومدة الاعتماد ومدة النشاط حيث أن مبلغ المنحة يحسب كحاصل الأجر الشهري المتوسط لخمس سنوات الأخيرة مضروب في المعدل الإجمالي للسنوات المعتمد عليها

،ويحدد مبلغ المنحة بحد أدني ،أي لا يجب أن تقل عن 75٪ من اجر الوطني المضمون، كما يجب أن لا تتعدى مبلغ المنحة 15 مرة للأجر الوطني المضمون، وتضاف إليها علاوة الزوج المتكفل (اقاسم،2010،ص176).

\_ منحة التقاعد المسبق(الذكورة سابقا).

إعادة تقدير منحة التقاعد: يعاد تقييم منح ومخصصات التقاعد المباشر في بداية شهر ماي لكل سنة، بموجب مقرر من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، وهناك طريقتين لإعادة التقدير، طريقة التقدير علي أساس تطور الأسعار ، وطريقة تقدير علي أساس تطور الاجور (اقاسم،2010،ص176).

\_ مخصصات التقاعد : في حالة عدم اكتمال المدة القانونية للاشتراك يمكن للعامل أن يستفيد من منحة التقاعد شريطة أن يستكمل 5 سنوات.

\_ منح ومخصصات ذوي الحقوق: في حالة وفاة متقاعد أو عامل في فترة النشاط يستفيد من منحة ذوي الحقوق كل من الزوج أو الزوجة علي قيد الحياة،الأطفال المتكفل بهم، الأقارب المتكفل بهم.

**المحور الثالث: ملامح اختلال التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر "دراسة الوضعية المالية لصندوق التقاعد الوطني":** يعتبر التوازن المالي البعيد لهدف الأساسي لأي لنظام تقاعد،فهو الضمان الأساسي لاستمرارية نظام التقاعد في تأدية المهام المنوطة به، ولدراسة التوازن المالي لنظام التقاعد نقوم بمقارنة إيرادات ونفقات النظام خلال نفس الفترة، وباعتبار الإيرادات مكونة بصفة رئيسية من الاشتراكات المحصلة تبعا لعدد المشتركين، أما النفقات فترتبط بصفة رئيسية بعدد المتقاعدين والمعاش المتوسط. وقصد تحليل الوضعية المالية لنظام التقاعد في الجزائر، نقوم بعرض تطور الوضعية المالية المحصلة بالإضافة إلي عرض ابرز الاداءات المقدمة.

**1\_الاداءات المقدمة:** \_النفقات بدلالة عدد المستفيدين من التقاعد: الجدول الموالي يبين التطور المتزايد لعدد في عدد المتقاعدين المتممين للصندوق الوطني للتقاعد.

**جدول رقم:04 تطور عدد المتقاعدين لصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2010\_2018)**

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد المتقاعدين	2 189 702	2 319 531	2 482 454	2 630 362
نسبة التطور	6.14%	5.92%	7.02%	5.95%
السنوات	2016	2017	2018	2019
عدد المتقاعدين	2 978 577	3 166 903	3 217 503	/
نسبة التطور	7.38%	6.32%	1.59%	/

Source :Elaboré par l'étudiante selon:

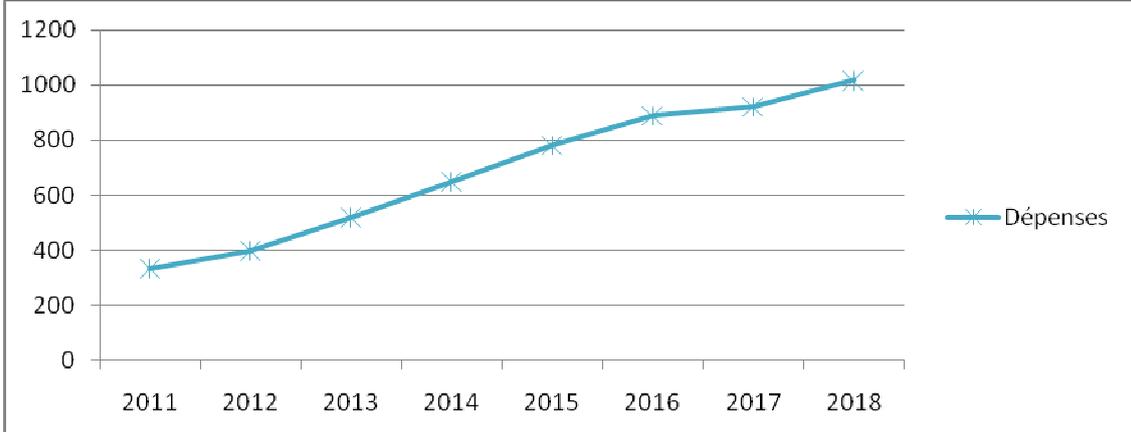
\_Tarik Salhi(2015), op.cit, p131.

<http://cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>, consulter le 23/05/2019.

من خلال الجدول يتبين لنا الزيادة المستمرة لعدد متقاعدي الصندوق الوطني للتقاعد، حيث انتقل العدد من 2 189 702 متقاعد سنة 2011 ليفوق عددهم 3000000 متقاعد سنة 2018 ، والذي يمثل زيادة قدرها اكثر من 48 % علي مدار 8 سنوات ، حيث بلغ معدل المتوسط السنوي 5%، و سجل أعلى معدل نمو سنوات (2012،2016،2013)، في حين سجل ادني معدل نمو سنة 2018 ب1,59%.

نفقات الصندوق الوطني للتقاعد تتمثل في التعويضات المختلفة الممنوحة للمتقاعدين، حيث يستفيد المتقاعدين من منحة تقاعد مباشر (تقاعد عادي\_مسبق\_ بدون تحيد السن\_تقادي نسبي)، أو يستفيد ذويهم من منحة التقاعد المنقول، بالإضافة لمختلف المنح التي نصت عليها القوانين الجزائرية، فالإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي والتي سمحت للعمال بالحصول علي التقاعد بعدد سنوات مخفضة (التقاعد النسبي، التقاعد المسبق، تقاعد بدون تحديد شرط السن)، كان لها الأثر علي زيادة عدد المتقاعدين، وتعتبر هذه الصيغ للتقاعد الأقل فائدة من الناحية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر باعتبارها توفر خدمات سخية للعمال الذين يحصلون علي التقاعد قبل الأوان، وبالتالي يفقد الصندوق الوطني للتقاعد اشتراكات معتبرة، في حين يتحمل أعباء لفترة طويلة.

### شكل رقم 03: تطور نفقات الصندوق الوطني للتقاعد



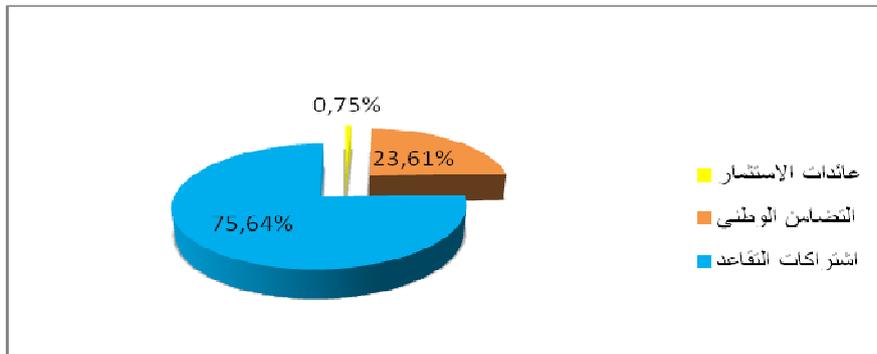
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا علي: الموقع الإلكتروني: <http://cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>

تاريخ الاطلاع: 2019/05/23.

يلاحظ من الشكل أعلاه السابق الزيادة المستمرة في النفقات خلال الفترة الدراسة، والتي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2011\_2018، والتي انتقلت من 331,48 مليار دج سنة 2011 إلي 1017,39 مليار دج سنة 2018، هذه الزيادة في نفقات الصندوق ترجع إلي زيادة عدد المستفيدين من التقاعد بكل انواعه كما وضحه الجدول السابق خاصة المستفيدين من فترة مخفضة، ارتفاع متوسط منحة الآجر، لإعادة تقدير منحة التقاعد حيث يعاد تقييم منح ومخصصات التقاعد المباشر في بداية شهر ماي لكل سنة، بموجب مقرر من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

**2\_بنية مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد:** تتكون إيرادات صندوق التقاعد في الجزائر من اشتراكات التقاعد والتضامن الوطني بالإضافة الي عائدات استثمار الصندوق كما يوضحه الشكل الموالي.

### شكل رقم 04: بنية إيرادات صندوق التقاعد الوطني (2011\_2018)



المصدر: محمد زيدان، محمد يعقوبي (2012)، ص 14.

من خلال الشكل السابق يظهر أن اشتراكات التقاعد تشكل أكبر مورد في تمويل الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة 75.64%، ثم تليها مساهمة الدولة بنسبة 23.61% في إطار ما يسمى بالتضامن الوطني من خلال صرف الإعانات والمنح العائلية إضافة إلى النفقات الموجهة للمتقاعدين ذوي المنح المنخفضة، أما أقل مساهمة فهي لعائدات الاستثمار بنسبة 0.75% وهذا ما يبين غياب سياسة استثمارية في هذا المجال وذلك لضعف المركز المالي للصندوق وإضافة إلى عدم فعالية الأسواق المالية الجزائرية وعدم تنوع محفظتها المالية (بودينة، بوشعور، 2018، ص57).

—رصيد الصندوق الوطني للتقاعد: بغرض تحليل رصيد الصندوق الوطني للتقاعد وبالتالي تحليل التوازن المالي لنظام التقاعد

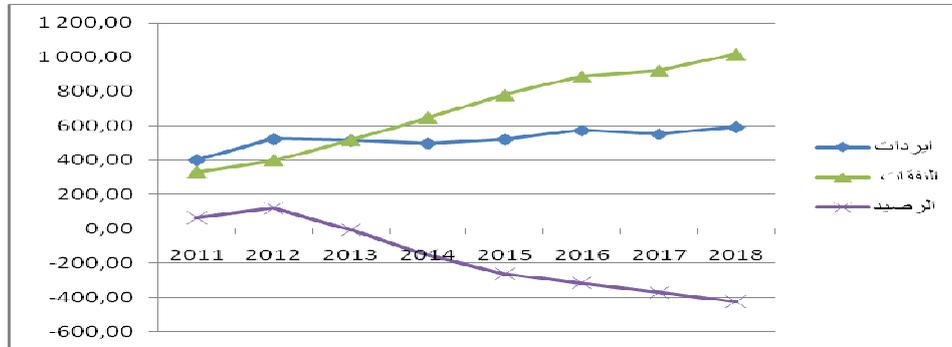
نقوم بعرض تطور الموارد المالية (الإيرادات) بالإضافة إلى أبرز الاداءات المالية المقدمة (النفقات) ليطم عرض الوضعية المالية للصندوق

الجدول رقم 05: تطور ميزانية الصندوق خلال الفترة (2011\_2018) الوحدة: مليون دج

السنة	—	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	—	360 471	445 663	683 060	599 899
النفقات	—	350 067	406 601	572 520	685 661
الرصيد	—	+10 404	+39 062	+110 540	-85 762
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	671 639	668 580	705 861	870 618	/
النفقات	795 575	927540	1 048 990	1 208 596	/
الرصيد	-123 935	-258 960	-343 129	-337 978	/

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على: الموقع الإلكتروني: <http://cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/23. ما يمكن ملاحظته من الجدول أن رصيد الصندوق الوطني للتقاعد عرف تذبذبا، حيث سجل فائضا خلال سنوات 2013\_2011 وهذا راجع لارتفاع الإيرادات نتيجة زيادة معدل الاشتراكات التي ارتفعت من 4,55% سنة 2010 إلى 7.02% سنة 2013، وكذلك مساهمة الدولة في الإيرادات حيث في الجزائر يمول جزء معتبر من معاشات التقاعد من المالية العامة والتي يكون مصدرها الجباية البترولية، أعقبها عجز خلال السنوات الأخيرة، فالعجز كان كبيرا وهو راجع لارتفاع النفقات بسبب الإجراءات التي أصبحت تتخذ كل سنة قصد الرفع من مستوى معاشات التقاعد. ويمكن التعبير عن الجدول من خلال الشكل الموالي

شكل رقم 05: تطور مصادر تمويل واداءات ورصيد الصندوق الوطني للتقاعد



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على: الموقع الإلكتروني: <http://cnr.dz/chiffres-caracteristiques/>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/23.

من خلال الشكل السابق يتبين أن رصيد الصندوق استمر في تحقيق فائض خلال سنوات 2012، 2011 و 2013، وهذا راجع دوماً لمساهمة المالية العامة، غير أنه بعد ذلك شهد عجز مزمناً استمر لـ 5 سنوات الأخيرة وقد عرف أكبر عجز لسنة 2015 و 2017، و 2018 ويرجع التنامي السريع لعجز الصندوق إلى تزايد حجم النفقات الناجم عن ارتفاع عدد المحالين على التقاعد وخاصة التقاعد المسبق وهو ما تسبب في نمو النفقات بمعدل كبير مقابل انخفاض الإيرادات في السنوات الأخيرة وهو يعود لتراجع حصيللة الجباية البترولية المخصصة للصندوق الوطني للتقاعد (بودينة، بوشعور، 2018، ص 61)، وفي سنة 2016 شهدت أسعار البترول تراجعاً كبيراً حيث انخفض سعر البترول من 110 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 50 دولار للبرميل سنة 2016، كذلك سياسة إعادة تقييم معاشات التقاعد لسنة 2014 حيث حدد المعدل بـ 12% (بودينة، بوشعور، 2018، ص 61)، بالإضافة إلى ثبات الاشتراكات و انخفاض عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي، وتشير التنبؤات إلى استمرارية العجز إلى غاية سنة 2021، وهو ما يدعو إلى القيام بإجراءات للحد من النفقات وزيادة الموارد ووضع سياسات مدروسة لضمان التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر.

### 3\_ التوازن المالي لنظام التقاعد وعلاقته بالتحويلات الاقتصادية و الديمغرافية:

من خلال تحليل بنية إيرادات و نفقات الصندوق الوطني للتقاعد من خلال الشكل والجدول السابق، يظهر الحجم الكبير لمساهمة المالية العامة في المعاشات المدفوعة للمتقاعدين، كما يظهر أن الاشتراكات المحصلة غير كافية لتمويل نظام التقاعد، و تعود ضعف الاشتراكات لعدة عوامل، العامل الأول يعود لهيكل سوق العمل في الجزائر، حيث يسجل سوق العمل في الجزائر مستوى منخفض للتشغيل وهو ما يعني نسبة عالية من البطالة وبالتالي انخفاض الاشتراكات (Salhi 2015, p141)، في نفس الوقت العدد الكبير من المستفيدين من التقاعد يصيب التقاعد المسبق والنسي يعتبر مكلف جداً للصندوق، و يساهم في تقليص الاشتراكات، العامل الآخر يرتبط بالسلوك التي تنتهجه بعض المؤسسات بعدم التصريح بجزء من العمالة مما يجعلها خرج نطاق نطاق التقاعد ويفقده جزء هام الاشتراكات، فحسب تقرير أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، فإن نسبة الفئة النشطة غير المصرح بها بلغت 53,2% نهاية سنة 2007 (كريش 2018، ص 101)،

وبذلك فإن التوازن المالي لنظام التقاعد مرتبط بمكونين المكون الديمغرافي والمكون الاقتصادي، فمن حيث المكون الديمغرافي الذي يتمثل في معامل الارتباط الديمغرافي ويعبر عنه بالنسبة بين عدد النشطين المساهمين في النظام وعدد المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة والحقوق المشتقة (Perret, 2014, p32)، والتي بلغت 50% بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد مما يفسر أن مقابل كل متقاعد يوجد مشتركين (بودينة، بوشعور، 2018، ص 63)، اختلال هذه النسبة يؤثر في التوازن المالي للنظام نتيجة التحويلات الديمغرافية التي تتمثل في انخفاض معدل الخصوبة و امتداد أمل الحياة، أما المكون الاقتصادي، فيتأمل في وضعية سوق العمل حيث أن هذه الوضعية تعتبر محدداً لتوازن نظام التقاعد التوزيعي عن طريق معدل البطالة الذي يؤثر بدوره على المساهمين وبالتالي على إيرادات النظام، كذلك مستوى الأجور يعتبر من العوامل المؤثرة على الإيرادات باعتباره يشكل وعاء الاشتراك.

4\_ مساهمة الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (FNRR) في تحقيق التوازن المالي المستدام: بغرض استدامة المنظومة تم إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد كخزان واق من أي اختلالات يمكن أن يتعرض لها نظام التقاعد في المستقبل.

إنشاء و مجال تدخل الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد: قررت السلطات العمومية في سنة 2006، إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد وذلك من خلال المادة 30 من الأمر 06\_04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، حيث يتولى الصندوق مهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه من أجل تكوين احتياطات موجهة للمساهمة في استمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها، كما حددت المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 07\_58 المؤرخ في 31 جانفي 2007 المتضمن تنظيم الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد وسيره، مجل تدخله في حالات وقوع اختلال مالي خطير من شأنه إعاقة عملية

دفع معاشات التقاعد الخاصة بالنظام الإجباري للتقاعد، ويتقرر تدخل الصندوق واستعمال موارده في مجلس الوزراء بناء على تقرير من الوزير الكلف بالضمان الاجتماعي ( المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 07\_58، 2007).

\_موارد واستخدامات الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد: تتكون الموارد المالية للصندوق حسب المادة 30 من الأمر 04\_06 لسنة 2006 من:

\_ 2 % من الجباية البترولية، لترتفع النسبة الي 3% بموجب قانون المالية لسنة 2012.

\_حصة من الفائض في خزينة صناديق الضمان الاجتماعي؛

\_حصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان اداءات التقاعد؛

\_عائدات توظيف الأموال؛

\_الهبات والوصايا؛

\_كل الموارد الأخرى أو المساهمات والإعانات المحتملة

في حين تمثل استخدامات الصندوق وفق المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 07\_58 لسنة 2007 في:

\_دفع المبالغ الموجهة لإعادة توازن حسابات صندوق التقاعد طبقا للقرار المتخذ من طرف مجلس الوزراء؛

\_التوظيف المالي للمبالغ المحصلة بصفة حصرية في الخزينة.

يمكن القول أن الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد هو هيئة حكومية مهمتها الأساسية ضمان دفع معاشات التقاعد وهو الآلية التي تسمح باستدامة دفع أداءات التقاعد في حالة وقوع أي اختلال من شأنه عرقلة عملية دفع المعاشات نتيجة لظرف ما (بربار، 2016، ص 226)،، لأن المشكلة ستطرح في ظل نزوب المورد البترولي والتقلب في أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية ضف إلى ذلك غياب سياسة استثمارية لهذا الصندوق وبالتالي عدم استمرارية صندوق احتياطات التقاعد في سد العجز، فمشكلة التوازن المالي لنظام التقاعد تبقى مطروحة في ظل غياب دراسة حقيقية

#### الخلاصة:

استنادا إلى ما سبق بيّين أن نظام التقاعد الجزائري يرجع في نشأته إلى العهد الاستعماري، وقد عرف تغيرات جذرية إبان الجزائر المستقلة كان أهمها إصلاح سنة 1983 الذي شكل القطيعة مع المرحلة السابقة، لتؤسس نظام للتقاعد و عام ، يرتكز على مبدأ التوزيع، ويسير من طرف الصندوق الوطني للتقاعد و الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء ، كما بينت الدراسة المشاكل التي يعاني منها نظام التقاعد في الجزائر واختلال توازنه المالي ،حيث ان مصادر تمويله غير كافية لتغطية اداءاته وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة .

#### نتائج البحث:

\_ من خلال تحليل مصادر وأداءات نظام التقاعد في الجزائر يظهر جليا أن الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل هي الركيزة الأساسية لتمويل نظام التقاعد في الجزائر، بالإضافة لمساهمات الدولة مما يدل على محدودية مصادر التمويل، أما اداءات النظام فتتمثل في الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتقاعد من منح ومخصصات التقاعد ومنح ذوي الحقوق ، والتي عرفت ارتفاع خلال فترة الدراسة و ترجع إلى زيادة عدد المستفيدين من التقاعد بكل أنواعه خاصة المستفيدين من فترة مخفضة(التقاعد المسبق).  
\_ شهدت الجزائر خلال عشرين سنة الأخيرة تحولات اقتصادية و ديمغرافية تمثلت في انخفاض معدل الخصوبة وزيادة أمل الحياة واتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع معدلات البطالة كل هذه العوامل ألقت بثقلها على نظام التقاعد في الجزائر، فقد تأثرت مصادر تمويل نظام التقاعد و أداءاته بالتغيرات الاقتصادية و الديمغرافية ، التي أثرت بدورها على التوازن المالي لنظام التقاعد.

ـ عرف رصيد صندوق التقاعد الوطني تذبذبا وسجل الرصيد، أكبر مستويات عجزه في 5 سنوات الأخيرة ، ويرجع التنامي السريع لعجز الصندوق إلى تزايد حجم النفقات الناجم عن ارتفاع عدد المحالين علي التقاعد وخاصة التقاعد المسبق وكذلك زيادة الأجر و هو ما تسبب في نمو النفقات بمعدل كبير مقابل انخفاض الإيرادات في السنوات الأخيرة بسبب محدودية مصادر التمويل لنقص تحصيل الاشتراكات وانخفاض الجباية البترولية بسبب انهيار أسعار النفط و بسبب انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

ـ إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد من أجل تكوين احتياطات موجهة للمساهمة في استمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها إلا أن ارتباط مصادر تمويل هذا الأخير بالجباية وغياب سياسة استثمارية لفوائضه قللت من فعاليته.

#### وبناء علي ذلك يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة استثمار الفوائض المالية لصندوق احتياطات التقاعد قصد مواجهة تعويضات المستفيدين ولضمان مساهمة هذه الأموال في التنمية الاقتصادية ، وتجنبها مخاطر التآكل بشرط عدم المخاطرة.
- وضع سياسات وبرامج من شأنها أن تحد من القطاع غير الرسمي وتحسين مستوى التشغيل ومكافحة البطالة ، و للمساعدة علي التحكم علي تحسين الوضع الاقتصادي للحفاظ علي التوازن المالي.
- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد من أفراد المجتمع ، وبالتالي تزايد حصيلة موارد الصندوق ،
- القيام بإصلاح جذري لنظام التقاعد قائم علي وضع إستراتيجية مدروسة لإنشاء صندوق تكميلي للتقاعد يقوم علي الرملة و التحول التدريجي لنظام التقاعد بالرملة.
- تفعيل استقلالية الصندوق الوطني للتقاعد في إدارة أمواله لتمكينه من تحقيق أهدافه وتطبيق نشاطاته بعيدا عن تدخل الدولة.

## المراجع باللغة العربية:

### ➤ المقالات في مجلة علمية

- \_ مراد بودينة، سكيينة، بوشعور رضية(2018)، اشكالية عجز الصندوق الوطني للتقاعد، العدد2، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة.
- \_ العلواني عديلة (2014)، تقييم تمويل التقاعد وفق نمط التقاعد عن طريق التوزيع "دراسة حالة فرنسا"،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 33،
- \_تثمان مراد،مزيود ابراهيم، واقع واليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر\_دراسة تحليلية وصفية، مجلة الحقوق والعلوم الانساية \_دراسات اقتصادية،العدد 29 ،المجلد2.

### ➤ الرسائل الجامعية

- \_ اقسام نوال (2010)، إصلاح نظام التقاعد في الجزائر علي ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- \_ عكريش كمال(2018)، سياسة تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية والاقتصادية - دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس.
- \_ جعيجع حسين(2003)،النظام القانوني للتقاعد في الجزائر،رسالة ماجستير، تخصص الدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- \_ بربار نورالدين(2016)، التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة 02.
- \_ بن عبد الرحمان الياس،(2005)،إشكالية نظام التقاعد في الجزائر\_دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد-،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- \_عكاش فضيلة(2001)، تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر،ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الساسية،جامعة الجزائر2.

### ➤ المدخلات في المؤتمرات

- \_محمد زيدان،محمد يعقوبي(2012)،فعالية الموارد المالية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي ،الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير\_تجارب الدول،.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف
- قوانين، مراسيم، أوامر:

- \_ قانون قانون83\_12 الصادر في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 28، الصادرة في 5 جويلية 1983.
- \_ المرسوم التنفيذي 07\_92 المؤرخ في 04 جانفي1992 الذي يتضمن الوضع القانوني والإداري والمالي لصناديق الضمان الاجتماعي،.الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد02، الصادر في 2 جانفي 1992.
- \_ مرسوم التنفيذي رقم 93\_119 مؤرخ في 15 ماي 1993 يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري،الجريدة الرسمية ،عدد33،الصادر في 11 ماي 1993.
- \_ الأمر 95\_01 المؤرخ في 12 جانفي 1995المحد لوعاء اشتراكات الضمان الاجتماعي ،الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد5، الصادر في جانفي 1995.
- \_ المرسوم التنفيذي 96\_434 المؤرخ في 30 نوفمبر 1996 المتعلق بالضمان الاجتماعي لغير الأجراء، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد،74، لسنة 1996.
- \_ الأمر 06\_04 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة2006 ، الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 47، الصادر في 19 جويلية 2006.
- \_ المرسوم التنفيذي رقم 07\_58 المؤرخ في 31 جانفي 2007 المتضمن تنظيم الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد10الصادرة في 07 فيفري 2007.

### ➤ المواقع الالكترونية:

- \_موقع صندوق التقاعد الوطني: <http://cnr.dz/chiffres-caracteristiques/> ، تاريخ الاطلاع:2019/05/23.

➤ **Les ouvrage**

Lamri Larbi(2004), le système de sécurité sociale de l'Algérie une approche économique, Office des publications universitaires,Alger.

➤ **Les theses**

Tarik Salhi (2015), Les voies de Réforme du système de Retraite en Algérie :Vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale, Thèse de doctorat en science commerciales,Université d'Oran,Mohamed Ben Ahmed,Faculté des sciences économique,commerciales et des sciences de gestion